الأمريكتان

١٨ – المسألة المتعلقة بهايتي

عرض عام

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات بشأن المسألة المتعلقة بهايتي، من بينها جلستان خاصتان مع البلدان المساهمة بقوات[٢٩٥]، واتخذ قرارين، واعتمد بيانا رئاسيا واحدا. وفي هذه الجلسات، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية نصف سنوية من الممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وإلى إحاطة قدمها مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي، المعين حديثا، الذي زار البلد في تموز/يوليو ٢٠٠٩. ونظر المجلس أيضا في عمل البعثة، فضلا عن الانتخابات الجزئية لثلث أعضاء مجلس الشيوخ والتمويل الدولي والتحديات، وخاصة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الماثلة أمام هايتي التي ضربتها سلسلة من الأعاصير من منتصف آب/أغسطس إلى أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وقام المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مرتين لمدة عام واحد، وأجرى تعديلات على تشكيل قوة البعثة في عام ٢٠٠٩ لتلبية الاحتياجات على أرض الواقع بشكل أفضل[٢٩٦].

وأوفد المجلس أيضا بعثة إلى هايتي في الفترة من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩[٢٩٧].

٨ نيسان/أبريل و ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨: التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في هايتي

في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من الممثل الخاص للأمين العام الذي عرض تقرير الأمين العام[٢٩٨] وتناول التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في هايتي وكذلك التحديات المتبقية. وفي حين أعرب عن الارتياح إزاء تحقق تقدم كبير في المجالات السياسية والأمنية وعلى صعيد بناء المؤسسات، وإزاء المؤشرات الأولية لتحسن الحالة الاجتماعية الاقتصادية، حذر من أن التقدم لا يزال هشا للغاية وقابلا للتردي بسرعة. وأضاف أن التوافق السياسي يتسم بالهشاشة، وأن المظاهرات المناهضة للحكومة شهدت تزايدا، مما تطلب إخلاء مكاتب بعثة الأمم المتحدة في لي كاي. ولفت الممثل الخاص الانتباه إلى الزيادة في تكلفة المعيشة، وذكر أنه في حين أن المشاكل الاجتماعية الاقتصادية لا تقع بصورة مباشرة ضمن المسؤوليات الموكلة إلى البعثة، فمن الواضح أن الاستقرار والتنمية أمران مرتبطان ارتباطا لا ينفصم[٢٩٩].

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، استمع المجلس مرة أخرى إلى إحاطة إعلامية من الممثل الخاص. وعرض الممثل الخاص تقرير الأمين العام الذي قدم نقاطا مرجعية

(٢٩٥) الجلسة ٥٩٨٩ المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والجلسة ٦١٨٥ المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(٢٩٦) القراران ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩). للحصول على مزيد من المعلومات انظر الجزء العاشر، القسم الأول، فيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

(٢٩٧) للحصول على مزيد من المعلومات انظر هذا الجزء، القسم ٤٠، فيما يتعلق ببعثات مجلس الأمن.

(٢٩٨) S/2008/202.

(٢٩٩) S/PV.5862، الصفحات ٢-٧.

ومؤشرات في خمسة مجالات يجب إحراز التقدم فيها لتوطيد الاستقرار وهي: الحالة السياسية والدستورية؛ وبسط سلطة الدولة، بما في ذلك إدارة الحدود؛ وتعزيز قطاع الأمن؛ والنهوض بالعدالة والإصلاحيات؛ وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٣٠٠]. وأضاف أنه في مجموعة الأعاصير التي ضربت هايتي من منتصف آب/أغسطس إلى مطلع أيلول/سبتمبر، فقد أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ مواطن هايتي منازلهم أو تضرروا بصورة مباشرة. وأفاد بأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منحت أولوية لدعم الاستجابة للكارثة التي وقعت خلال الشهر الماضي بالتعاون مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري . وأشار إلى أنه بالرغم من وجود عملية مستمرة بصورة سلسة نسبيا للوفاء بالاحتياجات العاجلة آنذاك، فإنه يتعين وضع برنامج واضح للوفاء بالاحتياجات الطويلة الأجل لإعادة الإعمار. وسلط أيضا الممثل الخاص الضوء على إقرار تعيين الحكومة الجديدة بعد المواجهة السياسية بين البرلمان والحكومة[٣٠١].

٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩: بيان من الرئيس بشأن التحديات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي

في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وبعد الاستماع إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام الذي عرض تقرير الأمين العام[٣٠٢]، ناقش المجلس التقدم المحرز والتحديات فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في هايتي. ولاحظ المتحدثون التقدم الذي أحرز على صعيد النقاط المرجعية الخمسة، ما عدا في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وأبدوا انزعاجهم من التدهور الملحوظ في ظروف معيشة الغالبية العظمى من الهايتيين. ولفت العديد من المتحدثين الانتباه إلى الطبيعة الهشة للمؤسسات ونظام الأمن والضائقة الاقتصادية السائدة. وبعد أن حذروا من التضارب بين مستويات الفقر الحالية في هايتي والاستقرار على المدى الطويل، أكد المتحدثون أن الاستقرار الدائم يتوقف على التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وكان من رأي العديد من المتحدثين أن مؤتمر المانحين الدولي المقبل، الذي يستضيفه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فرصة فريدة لزيادة التنسيق وتحديد سبل الاستفادة القصوى من الموارد[٣٠٣].

وأدلى الرئيس ببيان بعد ذلك[٣٠٤] أعرب فيه المجلس عن ترحيبه بالتقدم المحرز حتى الآن في المجالات الحاسمة الأهمية لتوطيد الاستقرار في هايتي. وحث فيه المجلس مؤسسات هايتي على أن تكثف جهودها لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الهايتيين، وأن تعمل سويا من أجل تعزيز الحوار وسيادة القانون والحكم الرشيد. وأكد المجلس أيضا الحاجة لأن تكون الانتخابات القادمة لتجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ شاملة وحرة ونزيهة، ودعا جميع الفاعلين السياسيين في هايتي إلى كفالة إجراء الانتخابات في جو يسوده السلام.

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩: إحاطتان إعلاميتان من المبعوث الخاص إلى هايتي والممثل الخاص للأمين العام في هايتي

في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي ومن الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، الذي عرض تقرير الأمين العام[٣٠٥]. وأشار المبعوث الخاص إلى أنه رغم الدمار الذي تسببت فيه الأعاصير والعواصف في عام ٢٠٠٨ ورغم الافتقار

(٣٠٠) S/2008/586.

(٣٠١) S/PV.5990. الصفحات ٢-٧.

(٣٠٢) S/2009/129.

(٣٠٣) S/PV.6101 و resumption 1.

(٣٠٤) S/PRST/2009/4.

(٣٠٥) S/2009/439.

إلى الهياكل الأساسية وأوجه القصور في الرعاية الصحية والتعليم وميادين أخرى، فإنه مقتنع بأن هايتي أمامها فرصة هائلة للنجاة من أغلال ماضيها، ولكنه أكد أن ذلك لن يكون ممكنا بدون مساعدة مجلس الأمن والأمم المتحدة. وحث جميع الذين قطعوا التزامات بتقديم التمويل خلال مؤتمر المانحين الدولي الذي عقد في نيسان/أبريل على الوفاء بها في أقرب وقت ممكن، حيث أنه تم التعهد بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار في ذلك الحدث، ولكن لم يسدد منه حتى الآن سوى مبلغ ٢١ مليون دولار[٣٠٦]. وأوجز الممثل الخاص التطورات الرئيسية على مستوى النقاط المرجعية الخمسة، وأبرز المجالات التي يلزم بذل المزيد من الجهود فيها. واعتبر بذل مزيد من الجهود لوضع الأسس لتحقيق تقدم طويل الأجل يقوم على أساس إحياء نشاط القطاع الخاص أمرا حيويا، ورأى فرصة سانحة تبرز معالمها على مدى العام الماضي. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن إشراك المبعوث الخاص يمكن أن يساعد في خلق الدينامية والتنسيق اللازمين لتحقيق النجاح[٣٠٧].

وأكدت ممثلة هايتي أن حكومتها ملتزمة بتهيئة الظروف اللازمة لاجتذاب الاستثمار في هايتي، وأثنت على التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في البلد. وذكرت أن هايتي على استعداد، بدعم من المجتمع الدولي، للمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن هايتي تقف عند منعطف حاسم وأنه يجب عليها تفادي الانتكاس، ونبهت إلى أن التحديات المقبلة تشمل الانتخابات المرتقبة ومشروع التعديل الدستوري. وأبرزت رئيسة الوزراء ضرورة الالتزام بالاستثمارات، وتحسين الهياكل الأساسية، وضمان توفير فرص العمل، والخروج من الحلقة المفرغة للفساد والإفلات من العقاب، وإثارة اهتمام الفاعلين المحليين وإلهام الشباب، وتحسين الأحوال المعيشية للشعب[٣٠٨].

ورحب المتحدثون بوجه عام بتعيين المبعوث الخاص، وأعربوا عن الأمل في أن تمكن زيادة الاهتمام الدولي، بما في ذلك المؤتمر الدولي للمانحين المعقود حديثا وإلغاء الديون والزيارات الرفيعة المستوى إلى هايتي، من إحداث انفراج في وضع هايتي على الطريق نحو السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. ونظرا لأن الحالة في هايتي لا تزال هشة على الرغم من التقدم المحرز، فقد ارتأى عدد من المتحدثين ضرورة استمرار المساعدة الدولية، مع اعتقاد البعض أن التركيز ينبغي أن ينصب على التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ودعوة آخرين إلى زيادة التركيز على بناء المؤسسات والإصلاح القضائي من أجل مكافحة الفساد والاتجار غير المشروع بالبشر والمخدرات والأسلحة بشكل أفضل. وعموما، أعرب المتكلمون عن دعمهم لتمديد ولاية البعثة وإعادة التشكيل المقترح لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لتقليل العنصر العسكري وزيادة عنصر الشرطة، على نحو ما أوصى به الأمين العام في تقريره[٣٠٩].

١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩: تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٩٢ (٢٠٠٩)، الذي قرر فيه، في جملة أمور، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأيد توصية الأمين العام بالإبقاء على المستويات الحالية لقوة البعثة بوجه عام، مع إجراء تعديل في تشكيل القوة بما يتيح تلبية الاحتياجات الراهنة في الميدان على نحو أفضل. ودعا المجلس

(٣٠٦) S/PV.6186، الصفحات ٣-٨.

(٣٠٧) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١١.

(٣٠٨) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٤.

(٣٠٩) S/2009/439.

الدول الأعضاء إلى تعزيز عملها مع حكومة هايتي، بالتنسيق مع البعثة، للتصدي للاتجار غير المشروع عبر الحدود بالأشخاص، ولا سيما الأطفال، والاتجار بالمخدرات والأسلحة وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية، وإلى المساهمة في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في هذه المجالات. وأهاب المجلس أيضا بالبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري زيادة تعزيز التنسيق فيما بينهما، واتخاذ خطوات للمساعدة في إحراز التقدم في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية الذي أقرت خطة التوطيد التي وضعها الأمين العام بأهميته الأساسية في تحقيق الاستقرار في هايتي، وفي معالجة المشاكل الإنمائية الملحة.

الجلسات: المسألة المتعلقة بهايتي

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٥٨٦٢ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2008/202)		**المادة ٣٧** هايتي **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	الممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	
٥٩٩٠ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2008/586)		**المادة ٣٧** هايتي **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام لهايتي	الممثل الخاص للأمين العام لهايتي	
٥٩٩٣ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2008/586)	مشروع قرار مقدم من ١٨ دولة من الدول الأعضاء[أ] (S/2008/642)	**المادة ٣٧** ١٢ دولة من الدول الأعضاء[ب]		القرار ١٨٤٠ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد- لا أحد
٦١٠١ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/129)	تقرير بعثة مجلس الأمن إلى هايتي (S/2009/175)	**المادة ٣٧** ١٤ دولة من الدول الأعضاء[ج] **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، و٧ مدعوين آخرين[د]	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	S/PRST/2009/4

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٦١٨٦ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/439)		**المادة ٣٧** ١٧ دولة من الدول الأعضاء[هـ] **المادة ٣٩** المبعوث الخاص لهايتي، والممثل الخاص للأمين العام لهايتي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
٦٢٠٠ ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/439)	مشروع قرار مقدم من ٢١ دولة من الدول الأعضاء[و] (S/2009/530)	**المادة ٣٧** ١٠ دول من الدول الأعضاء [ز]	هايتي	القرار ١٨٩٢ (٢٠٠٩) ١٥- لا أحد- لا أحد

(أ) الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وبنما، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، والمكسيك، والولايات المتحدة.

(ب) الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، والمكسيك، وهايتي.

(ج) الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وجامايكا، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) ، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، وهايتي.

(د) رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية، ومدير مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لبرنامج الأغذية العالمي، والمديرة القطرية لمنطقة البحر الكاريبي في البنك الدولي، والمدير العام لإدارة بلدان منطقة البحر الكاريبي في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ونائب المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورئيس بعثة صندوق النقد الدولي الموفدة إلى هايتي.

(هـ) الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسويد، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، والنرويج، وهايتي (رئيسة الوزراء).

(و) الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، وأوغندا، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتركيا، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وفييت نام، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، والولايات المتحدة، واليابان.

(ز) الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وكولومبيا، وهايتي.